

العنوان:	وقعة مرج راهط 64 هـ- 684 م.: دراسة في الرواة والمؤرخين من القرن 2-4 هـ.
المؤلف الرئيسي:	موسى، فاطمه بدوي صالح
مؤلفين آخرين:	بركات، عامر(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2013
موقع:	بيروت
الصفحات:	1 - 132
رقم MD:	553207
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
اللغة:	Arabic
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة بيروت
الكلية:	كلية الدراسات العليا
الدولة:	فلسطين
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	الحروب الإسلامية، التاريخ الإسلامي، الروايات التاريخية، مرج راهط
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/553207

للاستشهاد بهذا البحث قم بنسخ البيانات التالية حسب أسلوب الاستشهاد المطلوب:

إسلوب APA

موسى، فاطمه بدوي صالح، و بركات، عامر. (2013). وقعة مرج راهط 64 هـ-684 م.: دراسة في الرواة والمؤرخين من القرن 2-4 هـ. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بيرزيت، بيرزيت. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/553207>

إسلوب MLA

موسى، فاطمه بدوي صالح، و عامر بركات. "وقعة مرج راهط 64 هـ-684 م.: دراسة في الرواة والمؤرخين من القرن 2-4 هـ" رسالة ماجستير. جامعة بيرزيت، بيرزيت، 2013. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/553207>

الفصل الثاني: أسباب وقعة مرج راهط.

الفصل الثاني: أسباب وقعة مرج راهط.

جاءت أسباب الوقعة عند الرواة بشكل أحداث متتالية مرتبة، فخلع معاوية الثاني نفسه ثم موته، جعل ابن الزبير يطمع في أمر الخلافة بشكل صريح وعلني، وهذا ما لم يقبله الأمويون لأنهم لا يريدون أن تخرج الخلافة إلى غيرهم فتشاوروا حول أمر الخلافة ومن يولون عليهم، ثم تمّ الإجماع على مروان بن الحكم لكي لا تخرج الخلافة من البيت الأموي.

• خلع معاوية الثاني نفسه، ثم موته:

كان السبب الأول الذي أدى إلى حدوث الوقعة هو خلع معاوية الثاني نفسه، حيث وردت رواية واحدة لعوانة بيّن فيها أن معاوية كان ضعيفا لا يصلح للخلافة لذلك خلع نفسه^{٣٠٦}، وقد وافق زيد بن واقد (ت ١٣٨هـ/٧٥٥م)^{٣٠٧} وأبو أسماء السكسكي^{٣٠٨} (د.ت) عوانة ابن الحكم في أن معاوية الثاني كان ضعيفا، حتى إنه لقب بأبي ليلى (وهي كنية كل ضعيف)^{٣٠٩}.

أما من المؤرخين فنجد ابن سعد^{٣١٠} وابن كثير^{٣١١} قد اتفقا مع عوانة بأن معاوية الثاني كان مريضا وأنه لقب بأبي ليلى، لكن المسعودي قال كانت كنية معاوية الثاني أبا يزيد، لكن عندما تولى الخلافة لقب بأبي ليلى، وهي كنية كل ضعيف من العرب^{٣١٢}، وهذا يعني أنه فعلا كان ضعيفا في أمر الخلافة، لكن نجد ابن عبد ربه (ت ٣٢٨هـ/٩٣٩م) يشير بأن معاوية كان مريضا فترة ولايته ولا يخرج من بيته^{٣١٣}، أي أنه كان ضعيفا بسبب مرضه، وليس عدم مقدرته على تحمل أمور الخلافة.

^{٣٠٦} الطبري. تاريخ الرسل. ج ٥. ص ٥٣٠ - ٥٣١.

^{٣٠٧} زيد بن واقد: أبو عمرو، الدمشقي، الفقيه، توفي سنة ١٣٨هـ/٧٥٥م. أنظر عنه: الذهبي. سير أعلام. ج ٦. ص ٣٩٠؛ ابن حجر

العسقلاني. تهذيب التهذيب. ج ٣. ص ٤٢٦-٤٢٧.

^{٣٠٨} أبو أسماء السكسكي. لم أجد عنه شيئا

^{٣٠٩} البلاذري. أنساب الأشراف. ج ٥. ص ٣٥٧-٣٥٨.

^{٣١٠} ابن سعد. الطبقات الكبرى. ج ٥. ص ٢٩.

^{٣١١} ابن كثير. البداية والنهاية. ج ٨. ص ٢٦٠.

^{٣١٢} المسعودي. مروج الذهب. ج ٢. ص ٣١١.

^{٣١٣} ابن عبد ربه. العقد الفريد. ج ٥. ص ١٤٠.

وربما جاء تنحي معاوية الثاني عن أمر الخلافة بسبب ضعفه الشخصي أو بسبب مرضه، لكن اليعقوبي^{٣١٤}، ذكر مضمون خطبة معاوية الثاني، أنّ الأمويين أخذوا أمر الخلافة من أهله (قراءة الرسول "ص")، وبالتالي هناك من هو أحق بها منه^{٣١٥}، يفهم من ذلك أن معاوية الثاني قام بالتنحي، لأنه وأهله لا يستحقونها؛ لكن اليعقوبي له ميل شيعي، فهو يقول إن معاوية "كان له مذهب جميل" يفسر المقدسي (ت ٣٣٥هـ/٩٦٦م^{٣١٦} أن معاوية كان من أتباع المذهب القدري^{٣١٧}، وأن أهله أخذوا الحكم ممن هم أحق به، إذاً اتفق المقدسي واليعقوبي.

اختلف صالح بن كيسان^{٣١٨} (ت ١٤٠هـ/٧٥٧م)، ومحمد الحمصي^{٣١٩} (ت ٢٤٦هـ/٨٦٠م)، والوليد بن مسلم^{٣٢٠} (ت ١٩٥هـ/٨١٠م)، وابن الكلبي^{٣٢١} (ت ٢٠٦هـ/٨٢١م) الواردين عند البلاذري فقط^{٣٢٢}، مع الآخرين حول سبب تنحي معاوية الثاني حيث بينوا أن معاوية الثاني، كان كارها للخلافة، وعندما سئلت له الفرصة قام بالتخلي عنها.

إذاً اختلف الرواة والمؤرخون في تحديد سبب تنحي معاوية، فمنهم من رأى أنه كان كارها للخلافة مثل صالح بن كيسان، ومحمد الحمصي، والوليد بن مسلم، وهشام الكلبي،

^{٣١٤} اليعقوبي. تاريخ اليعقوبي. ج ٢. ص ٢٥٤.

^{٣١٥} المصدر السابق. ج ٢. ص ٢٥٤.

^{٣١٦} المقدسي، المطهر بن طاهر (ت ٣٥٥هـ/٩٦٦م). البدء والتاريخ. ج ٦. باريس: أرست لرو الصحاف، ١٨٩٩. ج ٦. ص ١٧.

^{٣١٧} القدرية: يطلق لفظ القدرية على الجماعة التي تنادي بحرية الإرادة، حيث أن الإنسان له أفعال اختيارية يثاب أو يعاقب عليها، وهم عكس الجبرية الذين يؤمنون بأن الإنسان ليس له دور نهائياً في أفعاله. أنظر دائرة المعارف الإسلامية. الشارقة: مركز

الشارقة للإبداع الفكري، ١٩٩٨. "قدر". حسين أحمد عيسى. ج ٢٦. ص ٨٠٩٠-٨٠٩١. وانظر أيضاً: الشهرستاني، محمد بن

عبد الكريم بن أبي بكر أحمد (ت ٥٤٨هـ/١١٥٣م). الملل والنحل. ج ٣. د.م: مؤسسة الحلبي، د.س. ج ١. ص ٤٣-٤٦.

^{٣١٨} صالح بن كيسان: الإمام الحافظ، الثقة، أبو الحارث المدني، توفي ١٤٠هـ/٧٥٧م. أنظر عنه: الذهبي. سير أعلام. ج ٦.

ص ١٦٧.

^{٣١٩} محمد الحمصي: أبو عبد الله، روى عن الوليد بن مسلم وطائفة كبرى توفي ٢٤٦هـ/٨٦٠م. أنظر عنه: الذهبي. العبر. ج ١.

ص ٣٥٢.

^{٣٢٠} الوليد بن مسلم: عالم الشام، صنف ٧٠ كتاباً في الحديث والفقه والملاحم والسير. أنظر عنه: الفسوي. المعرفة. ج ١. ص ٤٦.

^{٣٢١} ابن الكلبي: هشام بن محمد بن السائب الكلبي، الإخباري، النسابة، العلامة، عالماً بالنسب وأخبار العرب وأيامها ومثالبها

ووقائعها توفي سنة ٢٠٦هـ/٨٢١م. أنظر عنه: ابن النديم. الفهرست. ص ١٢٤؛ ياقوت الحموي. معجم الألباء. ج ٦. ص ٢٧٧٩؛

ابن خلكان. وفيات الأعيان. ج ٦. ص ٨٢-٨٤.

^{٣٢٢} البلاذري. أنساب الأشراف. ج ٥. ص ٣٥٧-٣٥٨.

ورأى آخرون أنه كان ضعيفا لا يقدر على أمور الخلافة، مثل عوانة بن الحكم، وزيد بن واقد، وأبو أسماء السكسكي، ومنهم من أشار إلى أنه تنحى بسبب مرضه مثل ابن عبد ربه، ومنهم من رأى أنه تنازل عنها لأهلها لأن أهله قد أخذوها غصبا من أهلها (قرابة الرسول "ص")، مثل اليعقوبي والمقدسي.

أما عن فترة حكم معاوية الثاني فنجد اختلافا واضحا بين الرواة والمؤرخين فابن الكلبي وجريير^{٣٢٣} (ت ١٧٠هـ/٧٨٦م) ذكرا أن مدة حكمه كانت أربعين يوما^{٣٢٤} وأورد جريير رواية أخرى أنها شهران^{٣٢٥}، وكانت أكثر الروايات التي أوردها المؤرخون تشير إلى أن معاوية تولى الحكم أربعين يوما فقط^{٣٢٦}. ووردت روايات الاختلاف على المدة الزمنية التي قضاها معاوية في الحكم دون وجود سند، فهناك رواية أشارت أنه حكم عشرين يوما^{٣٢٧}، وثانية شهراً ونصف^{٣٢٨}، وثالثة شهرين^{٣٢٩}، ورابعة ثلاثة أشهر^{٣٣٠}، وخامسة ثلاثة أشهر وعشرين يوما^{٣٣١}، وأخرى أشارت إلى أربعة أشهر^{٣٣٢}.

^{٣٢٣} جريير: جريير بن حازم بن زيد الجهضمي من الأزدي، كنيته أبو النضر، توفي سنة ١٧٠هـ/٧٨٦م. أنظر عنه:

الدينوري. المعارف. ص ٥٠٢؛ أبو سعد المروزي. الأنساب. ج ١٢. ص ٥٤.

^{٣٢٤} البلاذري. نساب. ج ٥. ص ٣٥٧.

^{٣٢٥} المصدر السابق. ج ٥. ص ٣٥٧.

^{٣٢٦} المصدر السابق. ج ٥. ص ٣٥٧، ٣٥٦؛ ابن سعد. الطبقات الكبرى. ج ٥. ص ٢٩؛ اليعقوبي. تاريخ اليعقوبي. ج ٢. ص ٢٥٤؛

المسعودي. ج ٢. ص ٣١١؛ المقدسي. البدء. ج ٦. ص ١٧؛ ابن عبد ربه. العقد الفريد. ج ٥. ص ١٤٠؛ ابن الوردي. تاريخ. ج ١.

ص ١٦٦؛ ابن كثير. البداية والنهاية. ج ٨. ص ٢٦٠؛ أحمد بن يوسف، القرمانلي. (ت ١٠١٩هـ/١٦١٠م). أخبار الدول وأثر الأول

في التاريخ. بيروت: عالم الكتب، ١٩٩٢. ج ٢. ص ١٦.

^{٣٢٧} البلاذري. أنساب الأشراف. ج ٥. ص ٣٥٦؛ المقدسي. البدء والتاريخ. ج ٦. ص ١٧؛ ابن كثير. البداية والنهاية. ج ٢.

ص ٢٦٠.

^{٣٢٨} ابن كثير. البداية والنهاية. ج ٨. ص ٢٦٠.

^{٣٢٩} الإمامة والسياسة. ص ١٦٥؛ المسعودي. مروج الذهب. ج ٢. ص ٣١١؛ ابن كثير. البداية والنهاية. ج ٨. ص ٢٦٠.

^{٣٣٠} ابن سعد. الطبقات الكبرى. ج ٥. ص ٢٩؛ البلاذري. أنساب الأشراف. ج ٥. ص ٣٥٦؛ المقدسي. البدء والتاريخ. ج ٦. ص ١٧؛

ابن الوردي. تاريخ. ج ١. ص ١٦٦.

^{٣٣١} ابن كثير. البداية والنهاية. ج ٨. ص ٢٦٠.

^{٣٣٢} اليعقوبي. تاريخ اليعقوبي. ج ٢. ص ٢٥٤؛ ابن كثير. البداية والنهاية. ج ٨. ص ٢٦٠.

اتفق المؤرخون جميعهم على رواية عوانة بأن معاوية الثاني قام بخلع نفسه، ولم يقبل بتولية أحد الخلافة بعده، أو حتى لم يشر على أي أحد بعده^{٣٣٣}.

اشتمل مضمون رواية عوانة حول خطبة معاوية الثاني في الناس على إخبارهم بضعفه عن أمر الخلافة، وأنه أراد لهم رجلاً قوياً مثل عمر بن الخطاب لكن لم يجده، وأراد أن يضع ستة رجال في الشورى مثل الستة الذين وضعهم عمر بن الخطاب لكن لم يجدهم، لذلك أشار لهم أنهم أولى بأمرهم^{٣٣٤}، فترك الاختيار لهم.

لكن اليعقوبي أورد خطبة معاوية الثاني بمضمون مغاير عما ذكره عوانة، بأن أهل معاوية (جده وأبوه)، أخذوا الحكم ممن هو أحق به (قراية الرسول "ص")، وهم قد استحسنوا خطأهم بقتل عترة الرسول "ص"، وأباح أبوه الحرمة، وحرق الكعبة، ومعاوية الثاني لا يريد تحمل أي خطايا مثل خطايا أهله^{٣٣٥}. أما صاحب كتاب الإمامة والسياسة لم يذكر ميول معاوية الثاني الدينية تجاه أهل بيت الرسول "ص"، حيث اكتفى فقط بذكر أن معاوية أشار في خطبته إلى أنه عبارة عن لحم ودم، وهما لا يصبران على النار، لذلك خلع نفسه^{٣٣٦}.

اختلف الرواة والمؤرخون في ذكر سبب وفاة معاوية الثاني، فروى عوانة أنه توفي بسبب الطعن^{٣٣٧} (أي الطعن بسكين) أو أنه سُقي سما^{٣٣٨}، لكن أبا أسماء السكسكي روى أنه تمارض وأغلق الباب على نفسه إلى أن مات^{٣٣٩}. كلمة تمارض تعني أنه ادّعى المرض أي

^{٣٣٣} ابن سعد. الطبقات الكبرى. ج. ٥. ص ٢٩؛ اليعقوبي. تاريخ اليعقوبي. ج. ٢. ص ٢٥٤؛ الطبري. تاريخ الرسل. ج. ٥. ص ٥٣٠-٥٣١؛ المسعودي. مروج الذهب. ج. ٢. ص ٣١١؛ ابن عبد ربه. العقد الفريد. ج. ٥. ص ١٤٠؛ المقدسي. البدء. ج. ٦. ص ١٧؛ ابن الوردي. تاريخ. ج. ١. ص ١٦٦؛ ابن كثير. البداية والنهاية. ج. ٨. ص ٢٦١؛ القرمانى. أخبار الدول. ج. ٢. ص ١٥-١٦.
^{٣٣٤} الطبري. تاريخ الرسل. ج. ٥. ص ٥٣٠-٥٣١؛ ابن الأثير. الكامل. ج. ٣. ص ٢٢٦ (الرواية دون سند)؛ إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد بن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، أبو الفداء (ت ٧٣٢هـ/١٣٣١م). المختصر في أخبار البشر. ج. ٤. ط ١. مصر: المطبعة الحسينية المصرية، د. س. ج. ١. ص ١٩٣. (الرواية دون سند)؛ ابن الوردي. تاريخ. ج. ١. ص ١٦٦ (الرواية دون سند)؛ ابن كثير. البداية والنهاية. ج. ٨. ص ٢٦١ (الرواية دون سند).

^{٣٣٥} اليعقوبي. تاريخ اليعقوبي. ج. ٢. ص ٢٥٤؛ المقدسي. البدء. ج. ٦. ص ١٧.

^{٣٣٦} الإمامة والسياسة. ص ١٦٥.

^{٣٣٧} الطعن: لم يتم تحديد معنى الكلمة بأنها تعني القتل بالسكين، أو أنها تعني مرض الطاعون، حيث كان المقدسي الوحيد الذي ذكر كلمة طعن بمعنى الطاعون في كتاب البدء والتاريخ في الجزء السادس في الصفحة السابعة عشر. أما باقي الرواة والمؤرخون فلم يحددوا معناها نهائياً، لكن الأرجح أن كلمة طعن تعني القتل بالسكين.

^{٣٣٨} الطبري. تاريخ الرسل. ج. ٥. ص ٥٣١.

^{٣٣٩} البلاذري. أنساب الأشراف. ج. ٥. ص ٣٥٨.

لم يكن مريضاً، من المحتمل أنه كان ضعيفاً كما أشار عوانة، بمعنى عدم مقدرته على أمور الخلافة فقط، وليس بمعنى الضعف الصحي.

وذكر المسعودي روايات مختلفة حول سبب وفاته، حيث ذكر؛ رأى البعض أن معاوية الثاني سقي شربة، والبعض الآخر رأى أنه طعن (وباء الطاعون)، ورأى الباقر أنه مات حتف أنفه^{٣٤٠}، لكن المقدسي ذكر أنه أغلق الباب على نفسه، وتخلّى للعبادة حتى مات بالطاعون^{٣٤١}، إذاً اتفق المقدسي مع رواية المسعودي الثانية التي ذكرها في كتابه وهي موت معاوية الثاني نتيجة مرضه بالطاعون.

وذكر صاحب كتاب الإمامة والسياسة أن معاوية بعد خطبته لم يلبث إلا أياماً حتى طعن^{٣٤٢}، أي تم قتله بتدبير مسبق. اكتفي ابن عبد ربه بالقول "كان معاوية مريضاً"^{٣٤٣}، دون ذكر ما هو مرضه؟ أو ما سبب مرضه؟ وكيف توفي؟.

أما المصادر المتأخرة مثل ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ/١٢٣٢م) فقد ذكر أنه مات مسموماً^{٣٤٤}. لكن ابن الوردي (٧٤٩هـ/١٣٤٨م) ذكر أن معاوية دخل منزله وتغيّب فيه حتى مات^{٣٤٥} دون ذكر أي سبب لوفاة هل كانت بشكل طبيعي، أم بسبب مرض، أم بسبب عملية قتل مدبرة؟ لذلك ترجح عملية قتله بتدبير مسبق من حاشيته أو أقاربه (قد يكون مروان بن الحكم). أما ابن كثير (ت ٧٧٤هـ/١٣٧٢م) فقد ذكر كل الروايات التي تتعلق بموته دون سند، فذكر أنه كان مريضاً ثم توفي، أو أنه سقي أو أنه طعن^{٣٤٦} (قُتل).

يتبين مما سبق أن مسألة تنحي معاوية الثاني عن الحكم كانت باختياره، فلم يكن لأحد الاطراف الطامعة في الحكم التي تظهر لاحقاً مثل ابن الزبير أو أفراد البيت الاموي أنفسهم ومن يهوى هواهم (مروان بن الحكم، وعمر بن سعيد، روح بن زنباع) علاقة بتنحيه، فالذي تبيّن من الروايات أن معاوية الثاني لم يرغب أصلاً في الخلافة، ودليل ذلك مضمون خطبته، سواء التي رواها عوانة، أو الواردة عند اليعقوبي أو غيرهم، حيث بيّنت عدم رغبته

^{٣٤٠} المسعودي. مروج الذهب. ج ٢. ص ٣١١.

^{٣٤١} المقدسي. البدء. ج ٦. ص ١٧.

^{٣٤٢} الإمامة والسياسة. ص ١٦٦.

^{٣٤٣} ابن عبد ربه. العقد الفريد. ج ٥. ص ١٤٠.

^{٣٤٤} ابن الأثير. الكامل. ج ٣. ص ٢٢٦. (بصيغة قيل)

^{٣٤٥} ابن الوردي. تاريخ. ج ١. ص ١٦٦.

^{٣٤٦} ابن كثير. البداية والنهاية. ج ٨. ص ٢٦١.

أصلاً في الخلافة ولم يشأ تحمل أي مسؤوليات لاحقة على الحكم لذلك تتفق كل الروايات بأنه لم يول أحداً الحكم وترك الأمر شورى بين المسلمين.

إنّ مسألة موت معاوية الثاني تكاد تكون غامضة، فالرواة الذين رَووا أنه طعن (قتل بالسكين) أي تم قتله على يد حاشيته (الأمويون) أو إسقائه شربة مسمومة، هم الأقرب للصحة، لأنه لم يختَر منهم خليفة ولم يختَر لهم، فهو قد أضاع الحكم منهم، لكن من روى أنه طعن (أي أنه مرض بالطاعون) فهذا ليس منطقياً، فهل يعقل أن يصيبه الطاعون دون أفراد أسرته أو حاشيته أو أتباعه؟ فالأرجح إذاً أنه قتل بطريقة مدبرة، لأنه لم يكن ضعيفاً ولم يكن مريضاً، حيث كان بعمر الشباب^{٣٤٧}، ولو كان مريضاً لما بايع يزيد له، وكان يزيد بايع لابنه خالد بدلاً من معاوية، من المحتمل أنه تم قتل معاوية الثاني طعناً بالسكاكين أو سقيه شراباً مسموماً فمات مسموماً، لأن كلا الطريقتين (الطعن بالسكين، أو سمّه بواسطة الشراب) تؤديان إلى الموت السريع .

• البيعة لابن الزبير:

وردت رواية واحدة عن عوانة حول أمر البيعة لابن الزبير عند البلاذري والطبري بدأت رواية عوانة عند البلاذري بموت يزيد وخروج عبيد الله بن زياد من البصرة إلى دمشق، وإظهار الضحاك بن قيس عاملاً لابن الزبير، وشملت ثورة زفر بن الحارث الكلابي في قنسرين لبياع لابن الزبير، ومبايعة النعمان بن بشير في حمص لابن الزبير، وقيام ناتل بن قيس في فلسطين بطرد روح بن زنباع من فلسطين، ثم حكمها باسم ابن الزبير^{٣٤٨}.

وقد عرضت رواية عوانة عند الطبري نفس ما سبق لكن بتفصيل أكثر؛ فمثلاً عندما نقل الطبري رواية عوانة في مسألة ثورة ناتل بن قيس في فلسطين ضد روح بن زنباع؛ نجده فصلّ فيها، أما البلاذري فذكرها بشكل موجز^{٣٤٩}.

كذلك الأمر عندما أورد البلاذري رواية عوانة حول اختلاف الناس في أمر البيعة، اختصرها بجملة "كان الناس فريقين حساني وزبيري" ثم أورد بيت شعر

^{٣٤٧} اختلف الرواة والمؤرخون في تحديد عمره فقبل ١٩ سنة، وقبل ٢٠ سنة، وقبل ٢٣ سنة، أنظر ابن كثير. البداية والنهاية.

ج ٨. ص ٢٦٠

^{٣٤٨} البلاذري. أنساب الأشراف. ج ٦. ص ٢٦٣-٢٦٤.

^{٣٤٩} الطبري. تاريخ الرسل. ج ٥. ص ٥٣١.

وما الناس إلا بحدلي الهوى.... وإلا زبيري عصا فتزبرا^{٣٥٠}.

أما الطبري فقد أورد مسألة اختلاف الناس في أمر البيعة بتفصيل أكثر، حيث عرض كيف كان الناس فريقين، وكيف كانت ميول كل فريق، وإلى من يدعو؟ ومن يهوى؟^{٣٥١} دون ذكر أبيات شعرية كما فعل البلاذري، الذي أورد الرواية مع أبيات شعرية.

روى الليث بن سعد في أمر ببيعة ابن الزبير، حيث بدأ روايته بإظهار الضحاك البيعة لابن الزبير في دمشق، وبسبب البيعة لابن الزبير انتقل بنو أمية ومن يواليهم إلى الأردن وهناك تشاوروا في أمر البيعة^{٣٥٢}. وردت رواية الليث عند ابن عساكر بتفصيل أكثر من عند الذهبي لكنها تحتوي المضمون نفسه فمثلاً أورد ابن عساكر رواية الليث "أظهر الضحاك ببيعة عبد الله بن الزبير ودعا له، فلما فعل الضحاك ما فعل سار عامة بني أمية ومن تبعهم من حشم معاوية ويزيد ومن كان هواه في بني أمية حتى لحقوا بالأردن وسار مروان وبنو بحدل إلى الضحاك"^{٣٥٣} في حين اختصر الذهبي رواية الليث "أظهر الضحاك ببيعة ابن الزبير بدمشق ودعا له، فسار عامة بني أمية وحشمتهم فلحقوا بالأردن وسار مروان وبنو بحدل إلى الضحاك"^{٣٥٤}.

إنّ اختصار الرواية بين المؤرخين بعدم ذكر أسماء الشخصيات كاملة، أو استخدام ضمائر تعود على كلمات سابقة لعدم التكرار، لا يؤثر في مضمون الرواية وإنما يحولها إلى صغيرة الحجم، وهذا لا يضعف أو ينقص من الرواية.

وأورد الواقدي أربع روايات^{٣٥٥}؛ بداية روى الواقدي رواية مصدره فيها أبو الزناد^{٣٥٦} (ت ١٣١هـ/ ٧٤٨م) تحتوي على سؤال زفر بن عقيل الفهري لعبد الرحمن بن الضحاك؛ عندما تولى إمارة المدينة إذا كان الضحاك قد بايع لنفسه حقاً؟ وقال زفر في سؤاله "هكذا تقول قريش"، أما بنو الزبير فيقولون "خرج في طاعة ابن الزبير"، فقام ابن الضحاك بتكذيب تلك المقولات، ووضّح أن قريشاً دعت والده فدخل كارها، ثم قتل يوم المرج^{٣٥٧}.

^{٣٥٠} البلاذري. أنساب الأشراف. ج ٦. ص ٢٦٤.

^{٣٥١} الطبري. تاريخ الرسل. ج ٥. ص ٥٣١.

^{٣٥٢} ابن عساكر. تاريخ دمشق. ج ٢٤. ص ٢٩١؛ الذهبي. سير أعلام. ج ٣. ص ٢٤٣.

^{٣٥٣} ابن عساكر. تاريخ دمشق. ج ٢٤. ص ٢٩١.

^{٣٥٤} الذهبي. سير أعلام. ج ٣. ص ٢٤٣.

^{٣٥٥} ابن سعد. الجزء المتمم. ج ٢. ص ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩؛ الطبري. تاريخ الرسل. ج ٥. ص ٥٣٠.

^{٣٥٦} أبو الزناد: عبد الله بن ذكوان، الفقيه المدني، مولى قريش، كان أحد أئمة العلم، توفي سنة ١٣١هـ/ ٧٤٨م. أنظر عنه: الصفدي.

الوافي بالوفيات. ج ١٧. ص ٨٦.

^{٣٥٧} ابن سعد. الجزء المتمم. ج ٢. ص ٢٠٧ - ٢٠٨.

عند التمهيد في روايات الواقدي والتساؤل هل بايع الضحاك فعليا لنفسه أم لابن الزبير؟ نجد الرواية الثانية للواقدي نفسه تبين أن الضحاك بايع من معه لابن الزبير، عندما علم أن مروان قد بايع لنفسه على الخلافة^{٣٥٨}، ونجد دليلاً آخرًا يكمن في الرواية الثالثة، حيث بايع الضحاك لابن الزبير وليس لنفسه لأنه عندما قتل يوم المرج نعاه ابن الزبير، وذكر طاعته وحسن رأيه^{٣٥٩}.

تأتي الرواية الرابعة للتأكيد على الروايتين السابقتين؛ فالضحاك بايع فعليا لابن الزبير وتم له أمر البيعة، وذلك لأن ابن الزبير قام بتولية عبيدة بن الزبير المدينة، وعبد الرحمن بن جحدم الفهري مصر، وغيرها من أعمال الخلفاء كما ورد في رواية الواقدي عند الطبري^{٣٦٠}. لكن الضحاك لم يول أحداً، وبالتالي كان الضحاك في طاعة ابن الزبير.

جاءت رواية المدائني حول أمر بيعة ابن الزبير أكثر وضوحاً من الروايات السابقة، بين المدائني أنه عند موت معاوية الثاني لم يبق أحد ينازع ابن الزبير على الخلافة، وبذلك قام بتولية الضحاك بن قيس دمشق، وأشار إلى أن الضحاك كان مطيعاً لابن الزبير^{٣٦١}، وهذا يعني أن رواية الواقدي حول بيعة الضحاك لنفسه ضعيفة جداً.

وذكر المدائني قيام ابن الزبير بتولية النعمان على حمص وناتل على فلسطين، وبذلك استقامت الشام كلها له إلا الأردن. وأشار المدائني في روايته أن ذلك "هو الثبت"^{٣٦٢} أي ما رواه المدائني هو الصحيح، يلاحظ أن المدائني هو الوحيد الذي علق على روايته في أمر ابن الزبير.

وردت رواية المدائني عند ابن عبد ربه بفروقات عديدة؛ حيث نقل ابن عبد ربه عن المدائني أن الضحاك دعا لابن الزبير في دمشق سرا بسبب وجود بني كلب فيها^{٣٦٣}، أما رواية المدائني عند البلاذري فنجد فيها أن الضحاك عندما تولى دمشق قام بضبطها لابن الزبير، وأخذ بيعة أهلها وفرق عماله فيها^{٣٦٤}. لقد جاءت رواية المدائني عند البلاذري

^{٣٥٨} ابن سعد. الجزء المتمم. ج. ٢. ص ٢٠٩.

^{٣٥٩} المصدر السابق. ج. ٢. ص ٢٠٧.

^{٣٦٠} الطبري. تاريخ الرسل. ج. ٥. ص ٥٣٠.

^{٣٦١} البلاذري. أنساب الأشراف. ج. ٦. ص ٢٥٨ - ٢٥٩.

^{٣٦٢} المصدر السابق. ج. ٦. ص ٢٥٩.

^{٣٦٣} ابن عبد ربه. العقد الفريد. ج. ٥. ص ١٤٣ - ١٤٤.

^{٣٦٤} البلاذري. أنساب الأشراف. ج. ٦. ص ٢٥٩.

مفصلة أكثر في حين ذكر ابن عبد ربه رواية المدائني التي كانت شاملة لأمر بيعة ابن الزبير ومروان والوقعة في ثلاث صفحات، لذلك كان الحديث بشكل مختصر، في حين كانت عند البلاذري بتفصيل أكثر.

أما عن زمن البيعة لابن الزبير؛ فقد ورد عند خليفة نقلاً عن ابن نمير^{٣٦٥} (ت ١٩٩هـ/٨١٤م)، ببيع ابن الزبير سنة ٦٤هـ/٦٨٤م، ثم ذكر خليفة تاريخاً مفصلاً؛ بايع ابن الزبير لنفسه في ٧- رجب- ٦٤هـ/٢٩- ٢- ٦٨٤م، وأورد خليفة تاريخاً آخر ٩- رجب- ٦٤هـ/٢- ٣- ٦٨٤م (فرق يومين)، ثم ذكر خليفة في تاريخه عنواناً "ابن الزبير يأخذ البيعة لنفسه"، ووضح خليفة أن ابن الزبير لم يطالب بالخلافة إلا بعد موت يزيد بن معاوية^{٣٦٦}، لم يذكر خليفة أي سند حول رواياته، وربما يكون خليفة قد اعتمد على الليث في معلوماته لأنه ذكر السند في بداية أحداث سنة ٦٤هـ/٦٨٤م وهو الليث بن سعد.

كان خليفة الوحيد الذي أشار إلى دعوة ابن الزبير أن تكون الخلافة شورى بين الأمة، ثم أورد خليفة كل الأعمال التي تخص أمر الخلافة، والتي قام بها ابن الزبير وكأنه أصبح خليفة المسلمين، (وضع من يصلي بالناس في الكوفة، وعيّن جابي الخراج، وعيّن من يصلي في الناس)^{٣٦٧}.

أما البلاذري فقد أورد روايات متعددة حول أمر ابن الزبير، وكانت الروايات نقلاً عن عوانة بن الحكم، والمدائني، وأيضاً بصيغة يقال، على العكس من الطبري الذي اكتفى بذكر رواية واحدة حول الأمر نفسه وكانت عن الواقدي.

أما الرواية التي أوردها البلاذري بصيغة يقال (هذه الصيغة تحمل نوعاً من التضعيف للرواية)؛ إن بعض أهل الأردن مالوا إلى ناتل (جماعة ابن الزبير) لأنه أولى أهل زمانه، فهو ابن حواري رسول الله "ص"، والطالب بدم الخليفة المظلوم عثمان، ورجل له شجاعة وفضل^{٣٦٨}، لكنه لم يورد زمن البيعة أو يحددها بتاريخ معين.

^{٣٦٥} ابن نمير: وجدت عنه؛ إما أن يكون ابن نمير الكوفي ت ١٩٩هـ/٨١٥م، أو يكون ابن نمير الواسطي ت ١٣٤هـ/٧٥٢م.

^{٣٦٦} خليفة. تاريخ خليفة. ص ٢٥٤.

^{٣٦٧} المصدر السابق. ص ٢٥٨.

^{٣٦٨} البلاذري. أنساب الأشراف. ج ٦. ص ٢٥٩.

بيّن اليعقوبي أنّ عبد الله بن الزبير تغلب على مكة وسمي بأمرير المؤمنين، ومالت إليه أكثر النواحي إلا الأردن^{٣٦٩}، وأورد ذلك بشكل مختصر. أما ابن أعثم فقد ذكر رواية بيّن فيها أنّ أهل الشام في اختلاف شديد، فأشار أنّ قوما أرادوا ابن الزبير، والبعض أرادوا خالد ابن يزيد، وآخرون مالوا للضحاك، والبقية أرادوا مروان بن الحكم^{٣٧٠}، ولم يوضح ابن أعثم أمر ابن الزبير بشكل وافٍ، بل قام بعرضه بشكل سريع جداً وعام. أما المسعودي فقد أشار أنه استوثق الأمر لابن الزبير، وتم أخذ البيعة له في الشام، وتمت له الخطبة على سائر منابر الإسلام إلا منبر طبريا من بلاد الأردن^{٣٧١}. إذاً ذكر المسعودي أمر ابن الزبير بشكل سريع حيث أورد أن كل المناطق دانت له إلا منطقة طبريا لأنها معقل الأمويين، في حين أورد الآخرون بأنه قد تمت له البيعة فقط. ووجدنا أيضاً أنّ المؤرخين لم يذكروا زمن بيعة ابن الزبير إلا خليفة بن خياط.

^{٣٦٩} اليعقوبي. تاريخ اليعقوبي. ج ٢. ص ٢٥٥.

^{٣٧٠} ابن أعثم. الفتوح. ج ٥. ص ١٧٠.

^{٣٧١} المسعودي. مروج الذهب. ج ٢. ص ٣١٩.

• البيعة لمروان بن الحكم:

جاءت أقدم رواية حول أمر البيعة لمروان بن الحكم على لسان أبي الحويرث^{٣٧٢} (ت ١٣٠هـ/٧٤٨م)، بينت قيام أهل الأردن بالإشارة على مروان أن يتقدم لبياعوه لأنه شيخ كبير، في حين ابن يزيد غلام صغير، أما ابن الزبير فهو كهل، لذلك لا يقارع ابن الزبير إلا مروان^{٣٧٣}، بينت الرواية أن أهل الأردن أشاروا على مروان لكي يبيع لنفسه، وهذا يعني أن مروان لم يظهر رغبة في الخلافة. وروى الكلبي (ت ١٤٦هـ/٧٦٣م) رواية قصيرة؛ قام حسان بن مالك بتسليم أمور الخلافة مدة أربعين يوماً، ثم سلمها لمروان مع بيت شعر

فإلا يكن منا الخليفة نفسه... فما نالها إلا ونحن شهود^{٣٧٤}.

كانت روايتا أبي الحويرث والكلبي قصيرتين ولا تحتويان على معلومات مفصلة، في حين تأتي روايات عوانة (ت ١٥٨هـ/٧٥٥م) حول الأمر نفسه بشكل أطول وأشمل ومعلومات أكثر، وعدد رواياته ثلاث (أثنتان طويلتان، والثالثة قصيرة).

وردت الرواية الأولى عند البلاذري^{٣٧٥}، وتكررت عند الطبري، اشتملت رواية عوانة عند البلاذري على اختلاف أمر البيعة بين الأمويين أنفسهم؛ روى عوانة خطبة لحسان بن مالك في الأردن، حيث ابتدأ حسان خطبته بسؤال عن مكان يزيد بن معاوية وقتلى أهل الحرّة في الآخرة؟ فأجابه الأمويون أنهم في الجنة. أما عبد الله بن الزبير وأنصاره فهم منافقون في النار، عندها أشار حسان أن أنصار يزيد على حق، وأنصار ابن الزبير على باطل، لذلك بايع الناس لحسان وقاتلوا معه كل من خالفه بشرط أن لا يبيع حسان خالداً وعبد الله ابني يزيد لأن سنهما صغير^{٣٧٦}.

نجد الرواية نفسها عن عوانة قد وردت عند الطبري^{٣٧٧}، لكن باختلاف بعض الكلمات وإضافة كلمات أخرى، فمثلا ذكر الطبري عن عوانة "ما شهادتكم على ابن الزبير؟" في حين كانت عند البلاذري "ما تقولون في عبد الله بن الزبير؟"، أورد الطبري إجابة الناس؛

^{٣٧٢} أبو الحويرث: عبد الرحمن بن معاوية، أبو الحويرث، الأنصاري، المدني، حليف بني نوفل بن عبد مناف، توفي سنة

١٣٠هـ/٧٤٨م. أنظر عنه: المزي. تهذيب الكمال. ج ١٧. ص ٤١٤-٤١٧.

^{٣٧٣} الطبري. تاريخ الرسل. ج ٥. ص ٥٣٤.

^{٣٧٤} البلاذري. أنساب الأشراف. ج ٦. ص ٢٦٨.

^{٣٧٥} البلاذري. أنساب. ج ٦. ص ٢٦٤.

^{٣٧٦} المصدر السابق. ج ٦. ص ٢٦٤.

^{٣٧٧} الطبري. تاريخ الرسل. ج ٥. ص ٥٣١.

"نشهد أن ابن الزبير منافق" أما البلاذري فأورد ذلك في صيغة مختصرة أكثر "قالوا عبد الله منافق"، نلاحظ أن البلاذري أورد رواية عوانة في هذا الجانب بشكل مختصر في الكلمات، أما الطبري فقد أضاف كلمات جديدة، كلتا الروايتين لم يتغير مضمونها وقد حملتا المعنى نفسه.

انتقل عوانة في روايته للحديث عن الطرف المعادي للأمويين وهم الزبيريون؛ جاءت رواية عوانة عند البلاذري بالإشارة إلى أن الضحاك بايع لابن الزبير سرّاً خوفاً من بني كلب^{٣٧٨}، وقد ورد ذلك أيضاً عند الطبري لكن بشكل أكثر طولاً، فأورد أن الضحاك في دمشق هوّاه في ابن الزبير، وكان يمنعه من إظهار ذلك أن بني أمية كانوا بحضرته، وكان يعمل ذلك سرا^{٣٧٩}.

ذكرت رواية عوانة عند البلاذري عن معرفة ابن بحدل بأمر الضحاك، فكتب له كتاباً وأرسله مع رجل اسمه ناعصة من أولاد تغلب بن وبرة إخوة كلب، واشتمل كتاب حسنّ للضحاك على تعظيم بني أمية، وتذكير الضحاك بإحسانهم إليه، واشتمل أيضاً على شتم ابن الزبير، وحين وصول ناعصة إلى الضحاك، أعطاه نسخة ليقرأها أمام الناس لكنه لم يفعل، مما أدى إلى قيام ناعصة بقراءتها أمام الجميع، فقام الوليد بن عتبة بن أبي سفيان، والوليد بن أبي النمّس، والأسود بن المعد بن شراحيل الغساني، وسفيان بن الأبرد الكلبّي بتكذيب ابن الزبير وشتمه وتصديق حسنّ، ثم قام بعض المناصرين لابن الزبير بشتم حسنّ والثناء على ابن الزبير، لذلك اختلف الناس وتضاربوا بنعالهم، فقام الضحاك بحبس الوليد ويزيد، وقام خالد بن يزيد بتهدئة الناس، ثم تم إخراج من كان قد حُبس، وسمي هذا اليوم بيوم جيرون وهو مكان في دمشق عند المسجد الأموي^{٣٨٠}.

وردت الرواية السابقة عند الطبري لكن باختلاف اسم الشخص الذي حمل الكتاب للضحاك، عند الطبري اسمه ناغضة، ونجد رواية عوانة عند الطبري أن ناغضة أعطى الكتاب إلى الضحاك وفي يوم الجمعة صعد الضحاك على المنبر وقام إليه ناغضة، وطلب منه قراءة كتاب حسنّ أمام الناس، فأمره الضحاك بالجلوس فجلس، ثم قام وكرر طلبه ثلاث مرات، عندها قام ناغضة وقرأ الكتاب، وتضارب الناس وأمر الضحاك بسجن الأشخاص

^{٣٧٨} البلاذري. أنساب. ج ٦. ص ٢٦٤.

^{٣٧٩} الطبري. تاريخ الرسل. ج ٥. ص ٥٣٢.

^{٣٨٠} البلاذري. أنساب الأشراف. ج ٦. ص ٢٦٤ - ٢٦٥.

الذين كذبوا ابن الزبير، فهاجم بنو كلب عمرو بن يزيد الحكمي الذي كذب الأمويين وضربوه وحرقوه بالنار ومزقوا ثيابه، ثم قام خالد بن يزيد بتهدة الناس، بعدها نزل الضحاك عن المنبر وصلى بالناس الجمعة، وسمي ذلك اليوم بيوم جيرون الأول^{٣٨١}.

لقد ذكر الطبري تفاصيل دقيقة تتعلق بيوم جيرون وسماء يوم جيرون الأول، فهو قد حدد يوم الحادثة بيوم الجمعة، وتحديدًا أثناء خطبة الجمعة، ثم ذكر بالتفصيل ما قام به أنصار الأمويين تجاه أنصار ابن الزبير، منهم عمرو بن يزيد الحكمي، في حين لم يذكر البلاذري تلك القصة واكتفى بذكر اسم ذلك الشخص الذي ناصر ابن الزبير وهو أبو رجاء عمر بن زيد الحكمي، وذكر البلاذري أن أبا رجاء شتم حسان، وأثنى على ابن الزبير فوثبت عليه كلب وسمي ذلك اليوم بيوم جيرون فقط دون ذكر أول أو ثاني مثل الطبري.

إنّ المتتبع لروايات عوانة عند البلاذري يلحظها روايات ذات مضمون شامل لكن بأقل وصف، ربما يعود ذلك إلى منهج البلاذري الذي قام على ذكر روايات متعددة حول الحدث نفسه لإبراز وجهات النظر المختلفة، لذلك كان يختصر الروايات بأقل التعابير الممكنة. على العكس من الطبري الذي كان في الغالب يذكر رواية واحدة حول الموضوع نفسه، لكنه يقوم بتفصيلها وذكر أدق أمورها.

أكمل عوانة روايته عند البلاذري بجلوس الضحاك بعد فترة في مسجد دمشق، حيث قام بشتم يزيد بن معاوية، فقام إليه شاب من كلب وضربه بعصا، والناس جالسون في المسجد، مما أدى إلى اقتتالهم فكانت قيس تدعو إلى ابن الزبير ونصرة الضحاك، وكتب تدعو إلى بني أمية وإلى خالد بن يزيد، ثم دخل الضحاك دار الإمارة، ولم يخرج إلا لصلاة الفجر وكتب إلى بني أمية واعتذر لهم، واتفقوا على التلاقي في الجابية (جزء من أرض الجولان بين دمشق والأردن)^{٣٨٢}، للاتفاق على رجل لتتم مبايعته، لكن ثور بن معن أقنع الضحاك بإظهار البيعة لابن الزبير^{٣٨٣}. نلاحظ أن البلاذري أورد رواية عوانة في هذا الجزء بتفصيل دقيق.

في حين قام الطبري باختصار رواية عوانة في هذا الجزء؛ فأورد أن الضحاك قام بشتم يزيد فثار الناس وتضاربوا، ثم دخل الضحاك دار الإمارة ودخل عليه الأمويون،

^{٣٨١} الطبري. تاريخ الرسل. ج. ٥. ص ٥٣٢ - ٥٣٣.

^{٣٨٢} المسعودي. مروج الذهب. ج. ٢. ص ٣٢٠.

^{٣٨٣} البلاذري. أنساب الأشراف. ج. ٦. ص ٢٦٥ - ٢٦٦.

فاعتذر لهم وأثنى عليهم، ثم اتفقوا على المسير إلى الجابية، لكن ثور بن معن أقنع الضحاك بعدم المبايعة لهم^{٣٨٤}. وكان ذلك الجزء مختصراً جداً عند الطبري، في حين أورده البلاذري بشيء من التفصيل.

كانت رواية عوانة بن الحكم السابقة طويلة وشاملة للاختلافات التي حدثت بعد وفاة معاوية الثاني؛ حيث تضمنت اختلاف أمر البيعة بين الأمويين أنفسهم، ودعوة الضحاك لابن الزبير سرّاً، وتضارب الناس وكانوا فرقتين، ثم اتفاق كلا الطرفين على المسير نحو الجابية، وإعلان الضحاك بيعه ابن الزبير علانية بتشجيع من ثور بن معن.

بينما نجد الطبري ذكر تفاصيل دقيقة أثناء عرضه لرواية عوانة، ونجد البلاذري أورد الرواية بأقل الكلمات الموجزة مع إيصال فكرة واضحة متكاملة، ونجد أيضاً أن البلاذري والطبري قدما المضمون نفسه مع اختلافات طفيفة، ولم نجدهما علما على اختلاف أمر البيعة في رواية عوانة.

جاءت الرواية الثانية لعوانة في كتاب الطبري فقط، حيث عرض عوانة مسير بني أمية نحو الجابية، وقيام حسان بن مالك بالصلاة فيهم مدة أربعين يوماً، ثم تشاور بنو أمية في أمر الخلافة بينهم، لأن أهواءهم كانت مختلفة، فمالك بن هبيرة السكوني أراد الخلافة في عائلة يزيد، والحصين بن نمير أرادها لمروان بن الحكم، ثم تشاور الحصين ومالك واتفقا على مبايعة مروان، وقام روح بن زنباع وخطب في الناس، فشتم ابن الزبير ووصفه بالمنافق، أما مروان فهو الأجدر، وبالتالي بايع الناس لمروان ثم لخالد بن يزيد، ثم لعمر بن سعيد، بحيث تكون إمارة حمص لخالد، وإمارة دمشق لعمر^{٣٨٥}.

نجد أن عوانة اتفق مع الكلبي في المدة الزمنية التي صلى فيها حسان في الناس، وعرض الطبري رواية عوانة المتمثلة في الاختلاف بين الأمويين في من يولونه أمر الخلافة، ثم اتفقوا على مروان بن الحكم، لكن الطبري لم يقدم أي تعليق على رواية عوانة. واحتوت رواية عوانة السابقة على رؤية الحصين بن نمير في منامه قنديلا معلقا في السماء، وأن من يمد يده ويأخذه سينال الخلافة، ولم يتناول ذلك القنديل إلا مروان وبالتالي هو الأحق بالخلافة^{٣٨٦}. وورد نفس مضمون رواية (الرؤية) عوانة عند البلاذري؛ وفيها سأل

^{٣٨٤} الطبري. تاريخ الرسل. ج. ٥. ص ٥٣٣-٥٣٤.

^{٣٨٥} الطبري. تاريخ الرسل. ج. ٥. ص ٥٣٥-٥٣٧.

^{٣٨٦} المصدر السابق. ج. ٥. ص ٥٣٦.

عبد الله بن صفوان الجمحي أبا العباس الأعمى عن مروان ويوم المرج، فأجابه أبو العباس بأبيات شعرية للحصين بن الحمام المرّي، ثم ذكر قولاً للحصين بن الحمام، أن ابن الزبير لن يحصل على الملك إلا إذا شاء الله، لكن أكبر الظن أن أبا عبد الملك وبنيه سيملكون بسبب ضم عثمان لمروان إلى صدره^{٣٨٧}، كأن الرواية تظهر ضم عثمان بن عفان لمروان وبنيه من بعده إلى حاضنة الخلافة.

تثبت الروايتان السابقتان ميول عوانة الأموية في موضوع الدراسة، لأنه قدّم وجهة النظر الأموية في الحكم الأموي^{٣٨٨}، حيث نجد تأكيد فكرة الجبر في تفسير الحوادث ينعكس في روايات عوانة^{٣٨٩}. فهو لم يذكر رواية واحدة بل روايتان حول المضمون نفسه وذلك يعني أنه يؤيدها، في حين نجده عند لجوء مروان بن الحكم ومعاونوه للخدع ضد الضحاك لم يذكر أي منها نهائياً، الذي يؤكد أنه أموي الهوى في هذه الواقعة.

وقد وردت الرواية الثالثة لعوانة عند ابن عساكر، وكانت مختصرة جداً بينت مسير مروان إلى حسان في الجابية، فقدّر حسان مجيء مروان إليه، لذلك بايع له بالخلافة، وقام أهل الأردن بالمبايعة أيضاً لمروان، لكن بشرط أن يبايع مروان لخالد بن يزيد ويمنحه إمارة حمص، ويمنح عمرو بن سعيد إمارة دمشق^{٣٩٠}، وهذا ما نجده أيضاً عند الطبري بشأن منح خالد وعمرو تلك الإماراتين. تكررت الرواية التي وردت عند ابن عساكر عند ابن منظور الأنصاري أيضاً^{٣٩١} (ت ٧١١هـ/١٣١١م) وفي الغالب أنه قد نقلها عن ابن عساكر بشكلها الحرفي.

وروى أبو مخنف روايتين حول اختلاف أمر البيعة، وردت الأولى عند البلاذري فقط واحتوت الرواية مجيء عبيد الله بن زياد وعبد الرحمن بن عبد الله الثقفي إلى مروان والإشارة عليه بجمع موالي بني أمية ليسلحهم ويدعموهم بالمال، وعندما اجتمع قادة أهل الشام لاختيار خليفة قاموا بالاتفاق على مروان لأنه شيخ قریش، وسيد بني أمية وعنده

^{٣٨٧} البلاذري. أنساب الأشراف. ج ٦. ص ٢٧٤ - ٢٧٥.

^{٣٨٨} الدوري. بحث. ص ١٢٢.

^{٣٨٩} الدروري. بحث. ص ٣٦.

^{٣٩٠} ابن عساكر. تاريخ دمشق. ج ٥٧. ص ٢٥٧.

^{٣٩١} ابن منظور الأنصاري. مختصر تاريخ. ج ٢٤. ص ١٨٣.

تجارب بالحرب، لذلك بايعوه^{٣٩٢}. يتبين من الرواية أن مروان لم يكن لديه تفكير جدي أصلاً في الحكم، لكن عبيد الله بن زياد وعبد الرحمن شجّعاه على ذلك بإمدادتهم المالية والعسكرية. أما الرواية الثانية فوردت عند البلاذري والطبري. لقد نقل البلاذري الرواية عن أبي مخنف بشكل مباشر بصيغة "من رواية أبي مخنف أيضاً"، احتوت الرواية على رحيل عبيد الله ابن زياد من البصرة إلى الشام، ورأى ابن زياد أنّ الضحاك صار أميراً على الشام، أما بنو أمية فقد تمّ نفيهم إلى تدمر، وقد عزم مروان على مبايعة ابن الزبير وأخذ الأمان منه لبني أمية، حينها تدخل ابن زياد وأقنع مروان بعدم المسير إلى ابن الزبير لمبايعته؛ لأن مروان أولى بالمبايعة فهو شيخ قريش، وقام عمرو بن سعيد بتصديق ابن زياد، وأشار عمرو على مروان بالزواج من أم خالد ليجمع البيت الأموي تحت راية واحدة، فتزوج مروان من أم خالد ووعدها أن يمنح ولدها عهده، ثم بايع بنو أمية ومواليهم وأتباعهم وأهل تدمر مروان^{٣٩٣}.

نجد مضمون الرواية نفسها عند الطبري، لكن عند النظر إلى سند رواية أبي مخنف نجده قد نقل روايته عن رجل من بني عبد ود من أهل الشام، ووضع الطبري اسم الرجل بين قوسين (الشرقي)^{٣٩٤}، هذا الرجل هو أحد مصادر أبي مخنف الذي اعتمد عليه في رواياته، حيث روى أبو مخنف عن الشرقي روايته بصيغة يقال في أمر مروان بن الحكم^{٣٩٥}.

اتفق الطبري مع البلاذري في مضمون ومحتوى الرواية بكل تفاصيلها من مجيء عبيد الله بن زياد إلى الشام، ونفي بني أمية إلى تدمر، ومسير مروان إلى ابن الزبير لمبايعته، وإقناع ابن زياد لمروان بعدم المبايعة، وتصديق كلام عمرو لابن زياد وإشارته على مروان بالزواج من أم خالد لجمع البيت الأموي تحت راية واحدة، ثم بيعه الأمويين ومواليهم وأتباعهم لمروان.

كان الاتفاق بين البلاذري والطبري في مضمون الرواية، في حين جاء الاختلاف بينهما في سند الرواية؛ نجد البلاذري قد نقلها مباشرة عن أبي مخنف، أما الطبري فنقلها عن رجل من بني عبد ود اسمه الشرقي، ويعتبر أحد مصادر أبي مخنف.

^{٣٩٢} البلاذري. أنساب الأشراف. ج ٦. ص ٢٧٢.

^{٣٩٣} البلاذري. أنساب الأشراف. ج ٦. ص ٢٧٥ - ٢٧٦.

^{٣٩٤} الشرقي: الشرقي بن القطامي (الكوفي)، كان عالماً بالنسب وافر الأدب، والشرقي لقب غلب عليه، أما اسمه الوليد بن حصين، توفي سنة ١٥٥ هـ / ٧٧٢ م. أنظر عنه: الخطيب البغدادي. تاريخ بغداد وذيوله. ج ٩. ص ٢٧٨ - ٢٨٠.

^{٣٩٥} الطبري. تاريخ الرسل. ج ٥. ص ٥٤٠ - ٥٤١.

وردت رواية واحدة لجويرية بن أسماء^{٣٩٦} (ت ١٧٣هـ/٧٨٩م) عند البلاذري، كان مصدر جويرية أهل المدينة حيث قال "سمعت المدنيين تحدثوا قالوا" عندما تم الأمر لابن الزبير في كل مكان إلا طبرية مدينة الأردن، ذهب عمرو بن سعيد إلى مروان وأشار عليه أن يتولى الخلافة، فأجابه مروان ليس له طاقة بالضحاك، فأشار عليه عمرو بالزواج من أم خالد بن يزيد، فيكون كل موالي معاوية وأتباعهم معه^{٣٩٧}، واتفق جويرية مع أبي مخنف زواج مروان من أم خالد بن يزيد.

بيّنت رواية جويرية أنه عندما قويت شوكة الضحاك أراد إجبار مروان وأتباعه على البيعة لابن الزبير، لكن مروان طلب من الضحاك الخروج إلى المرج، لكي يشترط عليه بعض الشروط أمام الناس ثم يبايع لابن الزبير، وكان مروان وعمرو قد اتفقا أن يركب عمرو على فرس خبيث الخلق لايمشي إلا ويضرب كل دابة، ففعل ذلك وسار على فرسه بين الضحاك ومروان، ثم أمره مروان بالعودة لاستبدال الفرس، وبذلك عاد إلى دمشق وأغلق أبوابها، وسار الطرفان نحو المرج^{٣٩٨}.

إن رواية جويرية تبين حصول مروان وأتباعه على الخلافة بالحيلة، لأنهم لا يستطيعون مواجهة الضحاك وأتباعه بسبب قوتهم، وسيظهر ذلك في محاولة إفساد عبيد الله ابن زياد أمر الضحاك، وسيظهر في الواقعة أيضاً.

روى الواقدي ثلاث روايات تخص أمر البيعة لمروان، كانت الأولى قصيرة بينت أن كلا الطرفين قد بايع لقائده^{٣٩٩} (الأمويون لمروان، والضحاك بجماعته لابن الزبير). أما الرواية الثانية فقد وردت عند البلاذري؛ ذكرت أن الواقدي أشار في بعض رواياته (أي أن الرواية كانت جزءاً من الروايات المختلفة التي أوردها البلاذري للواقدي) إلى قيام ابن زياد ومروان بالاتفاق، بأن يذهب ابن زياد إلى الضحاك ويقنعه بأنه سيبايع لابن الزبير (خطة)، وفعلاً ذهب إليه وبأيعه فسّر الضحاك بذلك، ثم ظل ابن زياد يلاطف الضحاك إلى أن أمنه الضحاك، بعد ذلك أشار ابن زياد على الضحاك بأخذ البيعة لنفسه بدلاً من ابن الزبير لأنه أولى، فدعا الضحاك لنفسه فاختلف عليه جنده ثم عاد إلى الدعوة لابن

^{٣٩٦} جويرية بن أسماء: ابن عبيد، البصري، المحدث، الثقة، توفي ١٧٣هـ/٧٨٩م. أنظر عنه: الذهبي. سير أعلام. ج ٧. ص ٢١.

^{٣٩٧} البلاذري. أنساب الأشراف. ج ٦. ص ٢٩٥ - ٢٩٦.

^{٣٩٨} البلاذري. أنساب الأشراف. ج ٦. ص ٢٩٥ - ٢٩٦.

^{٣٩٩} ابن سعد. الجزء المتمم. ج ٢. ص ٢٩؛ ابن عساكر. تاريخ دمشق. ج ٢٤. ص ٢٩٦.

الزبير، ثم توجه مروان إلى المرج، فأغلق الضحاك أبواب دمشق على نفسه، لكن ابن زياد أشار عليه بقتال مروان وأنه سيقا تل معه ضد مروان^{٤٠٠}.

إن مسألة إقناع ابن زياد للضحاك بخلع ابن الزبير وأخذ البيعة لنفسه ضعيفة جداً، وذلك لأن القضية لا تكون بهذه السهولة والسرعة، أما مسألة اتفاق ابن زياد ومروان على خدعة الضحاك فهي واضحة من البداية، لأن كل الخطوات التي قام بها ابن زياد ومروان، وعمرو بن سعيد، وروح بن زنباع اعتمدت على الحيل والخدع لكي ينتصروا على الضحاك وأتباعه.

كانت الرواية الثالثة طويلة وتكررت مرتين عند الطبري^{٤٠١}، ومرة عند ابن كثير^{٤٠٢}. كان رأي مروان عند الواقدي الذهاب لبيعة ابن الزبير، لكن عبيد الله بن زياد وبني أمية أقنعوه بعدم مبايعة ابن الزبير، ثم بايع بنو أمية ومواليهم وأهل اليمن مروان^{٤٠٣}. اتفق الواقدي مع رواية أبي مخنف الثانية بأن مروان أرادبيعة ابن الزبير، لكن ابن زياد أقنعه بأخذ البيعة لنفسه.

أما ابن كثير فأورد رواية الواقدي بتفصيل دقيق؛ حيث ذكر عندما تمتبيعة ابن الزبير أراد مروان مبايعته، فسار حتى وصل أذرعات، فلقه ابن زياد قادماً من العراق فأثناه عن ذلك، وذكر ابن كثير في رواية الواقدي أسماء لشخصيات مختلفة مثل عمرو بن سعيد بن العاص، وحصين بن نمير وابن زياد، وأنهم لا يريدون مبايعة خالد بن يزيد لأنه صغير السن، وبالتالي بايعوا مروان^{٤٠٤}.

كانت رواية الواقدي عند ابن كثير أكثر وضوحاً وترتيباً من الطبري. حيث احتوت رواية الواقدي عند ابن كثير تفاصيل دقيقة (أسماء المواقع، والشخصيات، وأمر البيعة)، في حين كانت رواية الواقدي عند الطبري مقسومة إلى روايتين؛ الأولى لا تشمل أسماء المواقع أو فترة زمنية أوحى أسماء شخصيات غير ابن زياد، وذكر في الرواية الثانية عدم تفكير مروان في الخلافة حتى أقنعه بها ابن زياد.

^{٤٠٠} البلاذري. أنساب الأشراف. ج ٦. ص ٢٨٠-٢٨١.

^{٤٠١} الطبري. تاريخ الرسل. ج ٥. ص ٥٣٠، ٥٣٤.

^{٤٠٢} ابن كثير. البداية والنهاية. ج ٨. ص ٢٦٥.

^{٤٠٣} الطبري. تاريخ الرسل. ج ٥. ص ٥٣٠، ٥٣٤.

^{٤٠٤} ابن كثير. البداية والنهاية. ج ٨. ص ٢٦٥.

كما وردت روايتان للمدائني؛ الأولى عند ابن عبد ربه؛ وهي رواية طويلة وشاملة للأحداث منذ وفاة معاوية الثاني، واختلاف الأمر في البيعة لابن الزبير أم لمروان، وانتهاءً بانتصار مروان بن الحكم في الوقعة ودخوله دمشق، ثم أخذهبيعة الأجناد وهو في دار معاوية بن أبي سفيان^{٤٠٥}. أما بالنسبة لأمربيعة مروان بن الحكم، فروى المدائني اختيار حسّان بن مالك رجلاً من بني حرب وهو مروان، وبإيعه بنو أمية وكلب وغسان والسكاسك وطية^{٤٠٦}.

أشار المدائني أن مروان تزوج من أم خالد بن يزيد بعد وقعة المرح^{٤٠٧}، وهذا ما تعارض مع روايتي جويرية بن أسماء وأبي مخنف اللتين ذكرتا أن عمرو بن سعيد أشار على مروان بالزواج من أم خالد لجمع البيت الأموي تحت راية واحدة، وبذلك تقوى شوكته، ليس مهماً متى حدث الزواج قبل الوقعة أم بعدها، لأن مسألة خطبة أم خالد قبل الوقعة والزواج منها بعد الوقعة يؤدي إلى الغرض نفسه وهو توحيد الصفوف الأموية تحت راية قتالية واحدة.

في حين ذكرت رواية المدائني عند ابن كثير أن الناس أرادوا الوليد بن عتبة بن أبي سفيان أن يتولى عليهم فرفض ثم توفي، وأضاف قام الضحاك بشتن يزيد في المسجد، فتضارب بنو كلب مع أنصار ابن الزبير، ودخل الضحاك دار الإمارة ولم يخرج إلا عند صلاة الفجر يوم السبت، ثم دخل مروان بن الحكم وعمرو بن سعيد وخالد وعبد الله ابنا يزيد على الضحاك، واعتذر لهم ثم اتفقوا أن يذهب معهم إلى حسّان ليتفقوا على رجل للإمارة، ثم جاء ثور بن معن وأقنع الضحاك بعدم المبايعة فتوجهوا نحو المرح^{٤٠٨}. علق ابن كثير على رواية المدائني بالنسبة لأمر ابن زياد في خدعة الضحاك، وذلك بالإشارة إلى أن عمل ابن زياد كان لإفساد الأمر على الضحاك وابن الزبير^{٤٠٩}، نلاحظ أن ابن كثير كان مائلاً لابن الزبير.

^{٤٠٥} ابن عبد ربه. العقد الفريد. ج ٥. ص ١٤٣ - ١٤٧.

^{٤٠٦} المصدر السابق. ج ٥. ص ١٤٤.

^{٤٠٧} ابن عبد ربه. العقد الفريد. ج ٥. ص ١٤٦.

^{٤٠٨} ابن كثير. البداية والنهاية. ج ٨. ص ٢٦٤ - ٢٦٥.

^{٤٠٩} المصدر السابق. ج ٨. ص ٢٦٤.

اتفق المدائني مع عوانة بذكر يوم الخلاف بين أنصار الأمويين وأنصار ابن الزبير وهو يوم الجمعة، واتفق المدائني مع عوانة أيضاً على مسألة الاتفاق بين الضحاك والأمويين للمسير نحو الجابية، لكي يتفقوا لمن يبايعون، لكن ثور بن معن أقنع الضحاك بعدم المبايعة. أما بالنسبة لأمر بيعة مروان عند المؤرخين، فقد ذكر خليفة بن خياط عنوان "ولاية مروان بن الحكم"، وأشار إلى بيعة أهل الشام لابن الزبير باستثناء أهل الجابية، ومن كان من بني أمية ومواليهم وابن زياد الذين بايعوا مروان بن الحكم، فذكر بيعة الناس لمروان ومن بعده لخالد بن يزيد^{٤١٠}. لم يقدم خليفة معلومات وافية حول اختلاف أمر البيعة لابن الزبير ومروان.

أما البلاذري فقد تميز عن غيره بعرضه أكثر من رواية حول أمر بيعة مروان بن الحكم؛ فقد عرض رواية للكليبي، وعوانة بن الحكم، وأبو مخنف كان له روايتان، والواقدي، وجويرية بن أسماء، وعرض رواية بإسناد جمعي بصيغة قالوا؛ وعرضت تلك الرواية وفاة معاوية، ثم استخلاف أهل الأردن وبيعتهم لخالد بن يزيد، وبيعة العراق والشام لابن الزبير، ومجيء ابن زياد إلى الأردن ومعرفته بأن أهلها بايعوا خالداً فأشار عليهم بمبايعة مروان لأن له سناً وفقهاً وفضلاً، فبايعوه واشتروا أن يبايع لخالد من بعده ففعل، وبذلك يكون مروان الأجرد في مقارعة ابن الزبير^{٤١١}. تعني صيغة قالوا إجماع غالبية الرواة على متن الرواية.

ذكر البلاذري بيت شعر لثمame بن قيس بن حصن، وهو أحد بني العبيد من كلب، أشهدكم أني لمروان سامع... مطيع وللضحاك عاص مخالف^{٤١٢} يوضح بيت الشعر مدى انحياز كل طرف لقائده بشكل عصبي ودون تفكير لما سيطرتب على ذلك من نتائج.

وذكر البلاذري أيضاً رواية بصيغة يقال، اشتملت على إظهار حسان بن مالك الدعوة بالخلافة لخالد بن يزيد، ثم تحاور حسان مع ابن عضاه الأشعري، وفي نهاية الأمر تم الإجماع على مروان ثم حمدوا الله أن الخلافة لم تخرج من بني أمية^{٤١٣}. عرض البلاذري كل الروايات التي تتعلق بأمر البيعة دون استثناء حيث ذكر روايات الرواة المختلفة وبصيغ

^{٤١٠} خليفة. تاريخ خليفة. ص ٢٥٩.

^{٤١١} البلاذري. أنساب الأشراف. ج ٦. ص ٢٧٨.

^{٤١٢} المصدر السابق. ج ٦. ص ٢٧٣.

^{٤١٣} المصدر السابق. ج ٦. ص ٢٥٩ - ٢٦٠.

مختلفة، وهذا يساعد الباحث على التمييز والنقد والتحليل بتلك الروايات، ومعرفة مدى دقتها وموضوعيتها لكنه لم يعلق على أي منها.

تحدث اليعقوبي باختصار شديد حولبيعة مروان بن الحكم؛ فبين أن مروان ذهب إلى الشام، وكانت الشام مضطربة بسبب وفاة معاوية، ثم دعا مروان لنفسه، وذكر أن الأمويين تناقشوا في الجابية في أمر خالد بن يزيد وعمر بن سعيد، ثم جاء روح بن زنباع الذي كان مائلاً لمروان، وخطب في الناس حول أحقية مروان، لأنه شيخ قریش والطالب بدم عثمان، فبايعوا مروان ثم خالداً ثم عمرو بن سعيد^{٤٤}.

لقد اختلف اليعقوبي مع رواية عوانة الثالثة، ورواية أبي مخنف الثانية، ورواية الواقدي الثالثة، اللواتي كان مضمونهن أن مروان أراد المسير إلى ابن الزبير لكي يبايعه ويأخذ منه الأمان والروايات تؤكد ضعف مروان، وأنه حصل على البيعة بسبب مساعدة الآخرين (ابن زياد، وعمر بن سعيد، وروح بن زنباع)، وهذا عكس ما أورده اليعقوبي الذي بيّن أن مروان دعا إلى نفسه.

عرض ابن أعثم أمر البيعة لمروان دون الإشارة إلى عنوان يدل على ذلك، بل جاء أمربيعة مروان ضمن عنوان "ثم رجعنا إلى أخبار الشام" وأشار إلى اختلاف أهل الشام، فقوم أرادوا ابن الزبير، وقوم أرادوا خالد بن يزيد، وآخرون يميلون للضحاك، والباقيون إلى مروان، ثم راسل مروان روح بن زنباع، فأشار روح على مروان بأن يطلب هذا الأمر لنفسه، لأنه شيخ بني أمية وعندها قام مروان بجمع الناس له^{٤٥}.

إن تقسيم ابن أعثم للناس إلى أربعة أقسام ليس صحيحاً، فابن الزبير والضحاك ومن يميل إليهم هم فرقة واحدة، أما إذا كان قصده أن الضحاك قد طلب البيعة في مرحلة من المراحل لنفسه لذلك وضعه في قسم خاص فهذا ليس مهماً، لأنه في نهاية الأمر يُقاتل ويُقتل دفاعاً عن البيعة لابن الزبير.

أشار المسعودي إلى رفض حسان بن مالك مبايعة ابن الزبير وأنه أرادها لخالد بن يزيد^{٤٦}، ثم ذكر المسعودي عند اكتمال الأمر لابن الزبير أراد مروان مبايعته، لكن ابن زياد أقنعه بعدم القيام بتلك الخطوة، ثم سار مروان إلى الجابية، وهناك تمّ الاتفاق أن تكون الخلافة

^{٤٤} اليعقوبي. تاريخ اليعقوبي. ج ٢. ص ٢٥٥ - ٢٥٦.

^{٤٥} ابن أعثم. الفتوح. ج ٥. ص ١٦٩ - ١٧١.

^{٤٦} المسعودي. مروج الذهب. ج ٢. ص ٣١٩.

لمروان ثم لخالد بن يزيد ثم لعمر بن سعيد. وبإيع أهل الأردن مروان وتمت له البيعة. وبذلك يكون المسعودي قد توافق مع رواية عوانة الثالثة، ورواية أبو مخنف الثانية، ورواية الواقدي الثالثة، وتعارضوا كلهم مع ما أورده اليعقوبي. ذكر المسعودي أن مروان أول من أخذ الخلافة بالسيف كرها^{٤١٧}، ذلك يؤكد أن مروان أخذ الحكم بالحيلة والسيف، وليس بإجماع الأمة أو بالشورى.

أما صاحب كتاب الإمامة والسياسة، فأورد بعد موت ودفن معاوية الثاني جملة "ماج أمر بني أمية واختلفوا"^{٤١٨}، هذا يعني أن بني أمية لم يكونوا متفقين على رجل واحد للخلافة، فالبعض أراد خالد بن يزيد والبعض الآخر أراد عمرو بن سعيد، والباقي أرادوا مروان بن الحكم، لكن تم الاتفاق على مروان لأنه الأجدد فهو قاريء للقرآن وعارف بالإسلام، وعند سؤاله عن الخلافة قال لهم "استخيروا الله واسألوه أن يختار لأمة محمد خيرا وأعدلها ما شاء الله"^{٤١٩}. لقد تم الإجماع على مروان بسبب ورعه وتقواه وسنّه كما ذكر صاحب كتاب الإمامة والسياسة، لكنه لم يذكر من الذي روى تلك الرواية، حيث اكتفى بذكر قال.

وبيّن صاحب كتاب الإمامة والسياسة عند معرفة بني أمية بمسألة البيعة لابن الزبير واستخلافه الضحّاك في بلاد الشام، لم يعجبهم ذلك وكان على رأسهم روح بن زنباع، وقالوا "إن الملك كان فينا أهل الشام، أفينتقل ذلك إلى أهل الحجاز؟ لا نرضى بذلك"^{٤٢٠} وبالتالي بعد مشاورات أجمعوا على مروان بن الحكم.

أورد صاحب كتاب الإمامة والسياسة أمر بيعة أهل الشام لمروان بن الحكم؛ حيث قام روح بن زنباع بإمداد مروان بأربعمئة رجل من جذام، وسيكونون في المسجد منذ الصباح، ثم بعث مروان ابنه عبد العزيز ليخطب ويدعوهم لمروان، وبالتالي يكون كل الناس على أمر واحد، وفعلا خطب عبد العزيز وقال "والذي نفسي بيده لقد شاب شعر ذراعيه من الكبر" قالوا "صدقت" وقال "إنه كبير قريش وشيخها وأعلمها ديناً وعقلاً وكمالاً وفضلاً". فقال خالد بن

^{٤١٧} المصدر السابق. ج ٢. ص ٣٢٠-٣٢١.

^{٤١٨} الإمامة والسياسة. ص ١٦٦.

^{٤١٩} المصدر السابق. ص ١٦٧-١٦٨.

^{٤٢٠} المصدر السابق. ص ١٦٧.

يزيد "أمر قضي بليل"^{٤٢١}. تمت البيعة لمروان، لكن بالتخطيط والعمل والذي وصفه الرواة بالخدعة بين مروان وروح بن زنباع فقد رسما الخطة قبل الخطبة، وبذلك بين صاحب الكتاب أن مروان حصل على البيعة بتدبير مسبق "خدعة" ودليل ذلك قول خالد بن يزيد أنها حيلة مدبرة.

أما عن زمن البيعة لمروان بن الحكم؛ فذكر أبو الحويرث (ت ١٣٠هـ / ٧٤٨م) أنه ببيع في الجابية يوم الاربعاء ٣- ذوالقعدة ٦٤هـ/ ٢٢-٦-٦٨٤م^{٤٢٢} واتفق معه الواقدي^{٤٢٣} (ت ٢٠٧هـ/ ٨٢٢م)، ونجد أيضا رواية عند البلاذري بصيغة قالوا، تذكر الرواية نفسها لأبي الحويرث والواقدي^{٤٢٤}.

اكتفى عوانة بذكر استخلاف مروان يوم الخميس^{٤٢٥}، ونجد رواية أخرى لعوانة تذكر كانت البيعة يوم الإثنين نصف ذي القعدة سنة ٦٤هـ/ ٦٨٤م في الجابية^{٤٢٦}، ونجد الليث ابن سعد (ت ١٧٥هـ/ ٧٩١م) أشار أن بيعة مروان كانت في الجابية في ذي القعدة بعد وفاة يزيد بن معاوية بثمانية أشهر^{٤٢٧}، هناك رواية أخرى للواقدي ذكرت أن مروان ببيع في المحرم سنة ٦٥هـ/ ٦٨٥م^{٤٢٨}، في الغالب يكون قصد الواقدي في سنة ٦٥هـ/ ٦٨٥م أي بعد الوقعة وانتصار مروان.

عرض البلاذري رواية أخرى بصيغة يقال عن زمن البيعة تمت في رجب سنة ٦٤هـ/ ٦٨٤م^{٤٢٩}، وذكر خليفة في تاريخه بايع الناس مروان في النصف من ذي القعدة سنة ٦٤هـ^{٤٣٠}. لكن عند أغلب الرواة والمؤرخين أن البيعة تمت ٣- ذو القعدة- ٦٤هـ/ ٢٢-٦-٦٨٤م، لأنهم قد اتفقوا على ذلك التاريخ.

^{٤٢١} المصدر السابق. ص ١٦٨.

^{٤٢٢} الطبري. تاريخ الرسل. ج ٥. ص ٥٣٤.

^{٤٢٣} ابن كثير. البداية والنهاية. ج ٨. ص ٢٦٥.

^{٤٢٤} البلاذري. أنساب الأشراف. ج ٦. ص ٢٧٣.

^{٤٢٥} الطبري. تاريخ الرسل. ج ٥. ص ٥٣٧.

^{٤٢٦} ابن عساكر. تاريخ دمشق. ج ٥٧. ص ٢٥٧؛ ابن منظور الأنصاري. مختصر تاريخ. ج ٢٤. ص ١٨٣.

^{٤٢٧} ابن عساكر. تاريخ دمشق. ج ٥٧. ص ٢٥٤؛ ابن منظور الأنصاري. مختصر تاريخ. ج ٢٤. ص ١٨٣.

^{٤٢٨} الطبري. تاريخ الرسل. ج ٥. ص ٥٣٤.

^{٤٢٩} البلاذري. أنساب الأشراف. ج ٦. ص ٢٧٣.

^{٤٣٠} خليفة. تاريخ خليفة. ص ٢٥٩.

وردت رواية قصيرة لأبي عبيدة (ت ٢١٠هـ/ ٨٢٥م) حول من شهد بيعة مروان في الجابية؛ ووجدت الرواية في ترجمة زمل بن عمرو، وفي متن الترجمة أشار أبو عبيدة أن زمل شهد بيعة مروان بالجابية^{٤٣١}. كانت هذه الرواية فريدة؛ لأن أغلب الروايات قد ذكرت تفاصيل تتعلق بأمر البيعة لابن الزبير أو لمروان، أو أمور مختلفة تخص الموضوع، ولم نجد روايات تخصصت في ذكر من شهد بيعة ابن الزبير مثلاً، أو بيعة مروان بن الحكم.

إذاً تمثلت أسباب وقعة مرج راهط في خلع معاوية الثاني نفسه، ثم موته، ومسألة البيعة لابن الزبير، ومسألة البيعة لمروان بن الحكم، حيث اختلف الرواة في تحديد سبب تنحي معاوية، فرأى صالح بن كيسان ومحمد الحمصي، والوليد بن مسلم، وهشام الكلبي، أن معاوية كان كارها للخلافة، في حين رأى ابن عبد ربه أنه كان مريضاً، أما اليعقوبي والمقدسي فرأيا أنه تنازل عنها لأهلها. ونجد اتفاق الرواة والمؤرخين بأن معاوية الثاني خلع نفسه ولم يول أحداً.

قدمت وجهة النظر الأموية التي مثلها عوانة في مسألة البيعة لابن الزبير عرضاً سريعاً، فلم يفصل كيف قام زفر بن الحارث الكلابي والنعمان بن بشير وناتل بن قيس بثوراتهم ضد الأمويين لمبايعة ابن الزبير، وكيف حكموا، وكم كانت مدة حكمهم؟. في حين نجد رواياته حول بيعة مروان بن الحكم مفصلة بشكل كبير جداً، حيث ذكر أدق تفاصيلها (اختلاف الأمويين أنفسهم لمن يبايعون، وخطبة لحسان، وكتاب ابن بحدل للضحاك، والمنازعات بين أنصار كل طرف، وأفعال كل طرف في الطرف المقابل، وأحداث يوم جيرون بالتفصيل، وإشارة المهتمين بعدم خروج البيعة من البيت الأموي على مروان ليبايع لنفسه).

نجد رواية أهل المدينة الممثلة بالواقدي وجويرية بن أسماء؛ حيث أورد الواقدي أربع روايات حول أمر ابن الزبير، ثلاث منها حملت المضمون نفسه، وأكدت الرابعة على البيعة له، لأن الواقدي أورد له أعمال الخلافة، فأظهره بمظهر الخليفة. لكن في أمر مروان روى الواقدي ثلاث روايات (واحدة مشتركة بين طرفي النزاع ابن الزبير ومروان)، والرواية الثانية بيّنت فكرة الخدعة بين مروان وابن زياد لإفساد الأمر على الضحاك وابن الزبير، والثالثة تظهر مروان ضعيفاً ويقوم ابن زياد بإقناعه بأخذ البيعة لنفسه.

^{٤٣١} ابن حجر العسقلاني. الإصابة. ج ٢. ص ٤٦٩.

روى جويرية إشارة عمرو بن سعيد على مروان بالزواج من أم خالد بن يزيد، والخطبة "الخدعة" التي قام بها عمرو ومروان ضد الضحاك بإخراجه من دمشق وأخذها. وذكر أبو الحويرث أن أهل الأردن أشاروا على مروان لبياعه، وهذا يعني أن مروان لم يفكر في الخلافة. وبيّنت روايات المدينة الخدع التي قام بها أنصار الأمويين للبيعة لمروان. وقد أظهرت روايات العراق الممثلة بأبي مخنف والمدائني واليعقوبي وابن أعثم والمسعودي أمر ابن الزبير من ناحية دينية وكأنه الخليفة، فبيّن المدائني قيام ابن الزبير بعد موت معاوية الثاني بتولية الضحاك دمشق، وعيّن على فلسطين وحمص ولادة، وأورد المسعودي بيعه ابن الزبير بشكل سريع. وأظهرت روايات العراق المؤامرات التي قام بها أتباع الأمويين لتولية مروان الخلافة؛ فروى أبو مخنف روايتين حول عزم مروان على مبايعة ابن الزبير، ثم إقناع ابن زياد والآخرين لمروان أن يقوم مروان بأخذ البيعة لنفسه وهم سيدعمونه. اختلف اليعقوبي مع الآخرين بقوله إن مروان ذهب للشام وطلب البيعة لنفسه. وأورد ابن أعثم مشاورة مروان لروح بن زنباع في أمر البيعة فأشار عليه بعمل تدبير معين وخطه للحصول على الخلافة.